جامعـة الجيلالـي بونعامـة خميـس مليانــة

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسـم الحقـوق

ملخص محاضرات في

منـهجية البحث العلمي

موجهـة لطلبـة السنــة الأولى ماستر السداسي الثانـي

تخصـص قانون أسرة

السنـة الجامعيـة :2020/2019

تتمة لبقية المحاضرات:

مراحل إعداد البحث العلمي:

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية، مثل بقية الفروع الأخرى، إلى إجراءات وطرق علمية وفنية صارمة ودقيقة، يجب احترامها والتقيد بها، لأنها تعتبر حجر الزاوية في أي بناء علمي، فالتقيد بالمنهجية تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات والصحة، وبالتالي إعداد بحث علمي ناجح، وتمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتكاملة وهذه المراحل هي:

أولا- مرحلة اختيار الموضوع:

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث من أدق وأصعب مراحل إعداد أي بحث علمي، لأن هذه المرحلة تعتبر الخطوة الأولى في مراحل إعداد البحث العلمي وهي أشق المراحل وأصعبها على الباحث وخاصة المبتدئ لما يواجهه من حيرة في اختيار الموضوع فبقدر ما يكون هذا الاختيار سليما بقدر ما يسهل على الباحث بعد ذلك إنجازه، فالاختيار الموفق لموضع البحث هو بمثابة اجتياز مرحلة هامة في البحث، وكذا بالنسبة إلى جدّته إذ يطلب من الباحث أن يختار موضوعا جديدا يضيف إلى المكتبة الجديد، فلا يتناول موضوعا تناوله غيره وسبقه فيه إلى نتائج تحيط بحلّ أبعاد الموضوع.

1- طرق اختيار موضوع البحث: الاختيار يكاد ينحصر في طريقتين هما:

أ- **اختيار الموضوع من قبل الباحث:** اختيار الموضوع من قبل الباحث (الطالب) وهي الطريقة الأسلم في اختيار، فالطالب حر في اختيار أي موضوع قانوني يتناسب وميوله واختصاصه وغالبا ما يتم الاختيار أثناء فترة الدراسة الجامعية، استنادا إلى الثقافة القانونية للباحث وكثرة مطالعته حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية عن موضوعه فاختيار الطالب بحثه بنفسه من شأنه أن يزيد من فرصة نجاحه، إذ سيهتم به اهتماما شخصيا ويشعر بأنه يعمل ويبحث في شيء خاص به، أما سلبياتها أن الطالب في المراحل الأولى في البحث لم يتمكن بعد من الإطلاع الواسع، ونظرا لقلة قراءاته في هذه المرحلة ولأنّه لم يتمرّس بعد، ومن ثمة قد يكون اختياره غير سليم، بأن يكون البحث واسعا جدا، أو أن المراجع غير متوفرة بالقدر الكافي، أو أنه مستغرق التناول لا مجال للإضافة العلمية إليه[1].

ب- **اختيار البحث من قبل الأستاذ المرشح للإشراف:** قد يعجز الطالب في الكثير من الحالات في اختيار الموضوع لنفسه، لذلك يستعين بالأستاذ المشرف ليقترح عليه بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث، وإن كانت هذه الطريقة لا تمس سلامة الاختيار وعلى العكس قد يتوافر لدى الأستاذ المشرف عدد من الموضوعات المهمة أو

(1)- عبد النور ناجي – منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية- منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2003، ص 19.

التي تصلح أن يكتب فيها فيكون اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف موفقا، بينما قد يشوب هذه الطريقة عيب يتمثل في كون أن هذا الموضوع لا يتماشى مع الرغبة النفسية للباحث و هذا ما يصعب مهمة إعداد البحث العلمي.

وقد يقترح المجلس العلمي للكلية مجموعة من المواضيع تصلح أن يكتب فيها الطلبة، لأن المجلس العلمي أدرى بالمجالات التي تتطلب الدراسة والتقصي خاصة على المستوى الوطني بغية تأسيس نهضة قانونية أو توطيد أسس تشريعية لتنمية عامة[1].

2- **العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث العلمي:** تخضع عملية اختيار موضوع البحث لمجموعة من عوامل والمعايير الذاتية المتعلقة بشخص الباحث نفسه أو موضوعية تتعلق بطبيعة البحث، ومن أهم هذه المعايير نجد:

أ- **العوامل الذاتية:** تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي وتتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ذاتية متصلة بنفسية الباحث ومدى استعداداته وقدراته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن إجمال مختلف هذه العوامل فيما يلي:

- **الرغبة النفسية والذاتية:** يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه، وينتج عن ذلك المثابرة، والصبر والتحمس المعقول والتضحية الكاملة للبحث.

(1)- عبد النور ناجي- منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية- مرجع سابق، ص 20.

- **الاستعدادات والقدرات الذاتية:** يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات وقدرات ذاتية تمكَنه من إعداد بحث علمي في مجال اختصاصه كالقدرات العقلية، سعة الاطلاع، التفكير والتأمل، والصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة البصر والموضوعية والنزاهة والابتكار إلى غير ذلك من الصفات والقدرات، حتى يكون قادرا على الفهم والتعمق والتحليل والرَبط والمقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع، ومن بين هذه القدرات مثلا تحكم الباحث في اللَغة، لغة وطنية أو لغات أجنبية، باعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة باللغات الأجنبية فالإطلاع عليها وفهم محتواها لتوظيفها في البحث لا يكون إلا بالتحكم فيها.

- **نوعية التخصص العلمي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي، بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

- **الظروف الاجتماعية والاقتصادية:** يجب على الباحث أن يتوافر على بعض القدرات الاقتصادية التي تسمح له بالتنقل من مكان لآخر للبحث عن الوثائق العلمية شرائها أو تصويرها، لأن حالة الفقر تسبب متاعب للباحث وتحد من نشاطه العلمي فالبحوث العلمية خاصة الطويلة منها، كبحوث الماجستير والدكتوراه ، تتطلب وسائل مادية معتبرة من أجل التنقل واقتناء المراجع والمصادر العلمية من المكتبات الوطنية والخارجية وأيضا الحالة الاجتماعية للباحث.

– **طبيعة موقف الباحث:** يختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والاجتماعي والسياسي، وما إليها من الاعتبارات تسهيلا على الباحث في عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة[1].

– **معيار التخصص المنهي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق الوظيفة التي يمارسها لأسباب ذاتية من أجل تعميق معلوماته ومعارفه حول مهنته أو لكي يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته[2].

ب– العوامل الموضوعية المؤثرة في اختيار البحث العلمي: بالإضافة إلى العوامل والمعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية تتوقف عليها عملية اختيار موضوع البحث العلمي، ومن أهم هذه العوامل نجد:

– **القيمة العلمية للموضوع:** يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والأهمية تظهر من خلال الإشكالات التي يثيرها والموضوعات التي يتناولها والمجالات التي يمتد إليها، وكذلك الفوائد القانونية والعلمية للموضوع المعالج.

---

(1)– ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)– وزارة الثقافة، دمشق، ستة 2004، ص 34.

(2)– عبد النور ناجي– منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية– مرجع سابق، ص 21.

- **الجدَة والابتكار:** يجب أن يكون الموضوع المراد البحث فيه جديدا ومبتكرا لم يناقش من قبل، ويضيف معارف جديدة، وذلك لغرض تقييم القدرات العلمية للباحث من جهة، و كذا تشجيع عملية الابتكار التي تساهم في تطوير العلوم بمختلف أصنافها، ولكن لا يعني أن لا يكون الموضوع قد عولج من قبل بل إن ما يعنيه هو أن تأتي المعالجة بمساهمة جديدة.

- **أهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة:** وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط وتفاعل التكوين والبحث العلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة، وذلك دون التضحية بقيم الفكر والحياة العلمية، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنسانيين.

- **مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:** فقد يكون البحث مذكرة ليسانس أو ماستر أو أطروحة دكتوراه، وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومخابر الأبحاث، فعلى الباحث أن يعرف مدى قدراته العلمية والمعرفية التي تساعده على الوصول إلى الغاية التي ينشدها، وعليه أن يوازن بين استعداداته العلمية من جهة ومتطلبات دراسة الموضوع وتأليف فيه من جهة أخرى، فنوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث.

- **مدى توفر الوثائق والمراجع:** أي أن الباحث لا يكتفي لدى الاختيار برونق الموضوع وحتى بدقته وجدّته، وإنما عليه التفكير في مصادره التي تتوفر بالمادة اللازمة

حيث توجد موضوعات نادرة المصادر والوثائق العلمية، وهناك موضوعات غنية بها، لأنه يشترط لأعداد أي بحث علمي أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر حتى تكون للبحث قيمة علمية [1].

3- القواعد الأساسية المؤثرة في تحديد مشكلة البحث العلمي: وهي المشكلة التي ينطوي عليها موضوع البحث، والتي تحتاج إلى بحث لإيجاد حل أو تفسير لها، وتتمثل في الطرح الذي يتبناه الباحث كمدخل لمعالجة موضوعه، أي أنها التصور القبلي للموضوع وكيفية حله (الإجابة عنه) [2]، وهناك قواعد أساسية مؤثرة في تحديد مشكلة تتمثل في:

أ- **وضوح موضوع البحث:** يجب أن يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام، حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد، فقد يبدو الموضوع للباحث سهلا للوهلة الأولى، ثم عندما يدقق فيه تظهر له صعوبات جمة قد لا يستطيع تجاوزها، أو قد يكتشف أن هناك من سبقه إلى دراسة المشكلة ذاتها، أو أن المعلومات التي جمعها مشتتة و ضعيفة الصلة بالمشكلة، وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث و تصوره.

---

(1)- ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)- مرجع سابق، ص 35.

(2)- عبد النور ناجي- منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية- مرجع سابق، ص 18.

ب- تحديد المشكلة: وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا استطاعت تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر، ومن ثم تصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة.

ج- **وضوح المصطلحات:** يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع الباحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهماله وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة، لهذا يجب على الباحث الاهتمام بالمصطلحات التي يستعملها حتى لا يقع في ذلك [1].

ثانيا- مرحلة البحث عن الوثائق:

تعتبر عملية البحث عن الوثائق والمعلومات مرحلة هامة وهي تتجسد فيما يقوم به الباحث من جمع المعلومات، والمعارف والأفكار المتناثرة والمدونة في صفحات الكتب والمؤلفات والمراجع الموجودة في المكتبات[2].

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات والحقائق والمعارف المكوَنة لموضوع البحث، والتي تشكل في

(1)- ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)- مرجع سابق، ص 36.

(2)- فاضلي إدريس – الوجيز في المنهجية والبحث العلمي- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 238.

مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية[1].

وتنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين هما:

1 – الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة (المصادر) : هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح " المصادر"[2].

وأنواع الوثائق الأصلية و الأولية في ميدان العلوم القانونية تتمثل فيما يلي[3]:

– المواثيق القانونية العامة و الخاصة، الوطنية الدولية.

– محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات السياسية والدستورية، مثل المؤسسة التشريعية والتنفيذية.

– التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

– العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

---

(1)– ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)– مرجع سابق، ص 35.

(2)– ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص 39.

(3)– عبد النور ناجي– منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية– مرجع سابق، ص 25.

- الشهادات والمراسلات الرسمية المعتمدة.

- الأحكام و المبادئ والاجتهادات القضائية.

- الإحصائيات الرسمية.

- الخطب السياسية وتصريحات القادة السياسية والدبلوماسية.

- نتائج وتقارير التحقيقات السنوية.

- المستندات السياسية والعسكرية.

2- الوثائق غير الأصلية و غير المباشرة (المراجع):

وهي تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث، **أو** عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، أي هي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأولى فتتعرض لها بالتحليل أو النقد، أو التعليق أو التلخيص، وهي التي يجوز أن نطلق عليها لفظ " المراجع" [1].

ومن أمثلة الوثائق غير الأصلية (المراجع) في المجال القانوني نذكر:

(1)- ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)- مرجع سابق، ص 40.

– الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي، القانون الإداري، الدستوري، القانون المدني التجاري وغيرها.

– الدَوريات و المقالات العلمية المتخصصة.

– الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية.

– الموسوعات ودوائر المعرفة والعلوم والقواميس.

ثالثا– مرحلة القراءة والتفكير:

تقوم القراءة بجميع أنواعها بغرس المعرفة المختلفة، وبتزويد الباحث بمعلومات توصله إلى مستوى معين من التفكير السليم، والتحليل والاستنتاج، والنقد...إلخ، كما تعتبر مرحلة القراءة مرحلة مهمة لفهم كافة المعلومات والأفكار المتصلة بالبحث العلمي والإطلاع الشامل والمتعمق على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، فتمنح الباحث التعمق في التخصص والسيطرة على جوانبه العلمية ويكسبه القدرة على التحليل الناتج عن الفهم الشامل، والعميق للمعارف والتأمل والتفكير في جوانب موضوع البحث، كما تزود مرحلة القراءة الباحث بثروة لغوية فنية متخصصة وبشجاعة أدبية تقوي شخصية الباحث، وتتميز كذلك بقيام الباحث بالتنسيق والتحليل لما تم جمعه، وقراءته وأن يستخلص الآراء المتشابهة أو المتعارضة ثم يقوم بالتعليق على هذه الآراء، أو يحدد رأيه بشأنها إن لزم الأمر.

وفي **الأخير** تستقر لدى الباحث فكرة الموضوع وجوانبها الأساسية والثانوية وبذلك تتحد بصفة نهائية خطة الدراسة لدى الباحث، وذلك بتقسيم وتبويب موضوع البحث، وبإعطائه عناوين رئيسية وجزئية وفرعية ويكون على شكل مقدمة وصلب موضوع وخاتمة[1].

1- شروط وقواعد القراءة في البحث القانوني:

- أن تكون القراءة واسعة و شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

- أن يبدأ الباحث القراءة بالأحدث، ثم ينتقل إلى الأقدم فالأقدم.

- جمع المصطلحات العلمية بالبحث القانوني[2].

- الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر، وذلك بأن يكون حاذقا في تقويم المصادر والمراجع التي بين يديه، إما بمعرفته السابقة عنها أو بالقراءة السريعة لموضوعاتها أو مقدماتها.

- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

- يجب أن تكون القراءة مرتبة و منظمة لا ارتجالية وعشوائية.

---

(1)- فاضلي إدريس – الوجيز في المنهجية والبحث العلمي- مرجع سابق، ص 239.

(2)- عبد النور ناجي- منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية- مرجع سابق، ص 32.

– أن يقف عند المفيد الذي يحتاج إليه البحث ولا يتعداه إلى أمور لا صلة لها ببحثه.

– يجب احترام القواعد الصحية و النفسية أثناء عملية القراءة.

– اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

– اختيار الأماكن الصحية و المريحة.

– ترك فترات للتأمل و التفكير ما بين القراءات المختلفة.

– الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية و الصحية[1].

2– أنواع القراءة: تنقسم القراءة إلى:

أ– **القراءة السريعة الكاشفة:** وهي القراءة السريعة الخاطفة للتعرف على الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، وتشكيل انطباع أولي واستطلاع لأهم الأفكار التي يتضمنها المرجع، وذلك بأخذ نظرة كلَية خاطفة للموضوع، وذلك عن طريق الإطلاع على الفهارس الوثائق بعناوينها الأساسية والجزئية، كما تشمل القراءة السريعة الإطلاع على مقدمات وبعض الفصول والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع المختلفة المستعملة للوقوف على غرض التأليف ومنهجه[2].

(1)– ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)– مرجع سابق، ص 43.

(2)– عبد النور ناجي– منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية– مرجع سابق، ص 30.

وتستهدف كذلك تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، وتكشف القديم والجديد والمتخصص والخاص والعام من الوثائق[1].

ب- القراءة العادية: تتركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة أو الاستطلاعية، يقوم بها الباحث بعمق وهدوء، وفقا لشروط القراءة السابقة الذكر، وستهدف هذه القراءة الفهم الجيد لموضوع البحث، واستخلاص الأفكار والنتائج وتدوينها في بطاقات.

ج- القراءة العميقة والمركزة: تتركز حول بعض الوثائق والمصادر والمراجع والأبحاث دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، وهذا ينبغي على الباحث أن يقرأها بوعي وتفهم وعمق وقد يعيد قراءتها أكثر من مرة، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدَقة والتأمل، للإقتداء بالحقائق والأفكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق، وتتطلب هذا النوع من القراءة صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.

وتختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية، حيث يعني الباحث قي التعرف على إطار المشكلة ذاتها، والآراء الفكرية التي تناولتها والفروض التي تبناه

(1)- ماثيو جيدير، ترجمة ملكة أبيض – منهجية البحث العلمي (دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)- مرجع سابق، ص 43.

الباحثون والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته، من حيث المعلومات التي يحتاجها.

رابعا- مرحلة تقسيم الموضوع:

بعد مرحلة القراءة والتفكير تكون فكرة الموضوع الأساسية وعناصره قد نضجت وتجمعت ملامحها في ذهن الباحث، وبالتالي يسهل عليه الأمر في تخطيط بحثه ووضع خطة أولية له، وهي عملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والفرعية والجزئية والخاصة على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة .

وتقسيم الموضوع البحث وتبويبه يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع تحديدا جامعا مانعا واضحا، وإعطائها عنوانا رئيسا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت وتقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة بحيث يشكل التقسيم هيكلة البحث، ثم القيام بإعطاء العناوين الفرعية والجزئية.

أما المنهجية التي يوزع على ضوئها البحث أو الدراسة فتتمثل فيما يلي: (الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، ثم: أولا...ثم 1، 2، 3...، ثم أ، ب، ج...).

1- ضوابط إعداد خطة البحث:

- عدم التسرع في وضع الخطة النهائية، فيجب وضع الخطة بعد دراسة مستفيضة للموضوع.

- يجب أن تتناسب خطة البحث مع طبيعة الموضوع بحيث تكون جامعة مانعة.

- يجب أن تكون الخطة واضحة المعالم وبسيطة، لأن المنتظر من المباحث خلق بناء متماسك في شكل أقسام وأبواب وفصول، فيجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها.

- التعمق والشمول في تأمل كافة جوانب وعناصر الموضوع، وذلك بالتعرض الخطة لجميع القضايا والإشكاليات التي يطرحها البحث.

- مراعاة الترتيب المنطقي باحترام الارتباط الموضوعي، وإبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية، واحترام التسلسل التاريخي والمنطقي للأفكار كتجنب عرض الاستثناء قبل المبدأ أو الآثار قبل الشروط.

- احترام مبدأ مرونة خطة وتقسيم البحث، فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنه قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث.

– يجب على الباحث أن يتجنب العناوين العائمة أو السائبة أو الشاردة، وهي العناوين التي لا ترتبط بخطة البحث.

– الملاءمة بين عنوان البحث و خطته، بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع.

– تفادي التكرار والتداخل والاختلاط بين المضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية، وأن تكون عناوين التقسيمات (أبواب، فصول، مباحث،...) جملا كاملة وواضحة ودالة على مضمونها.

– تحقيق التوازن والتقابل بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا وعموديا، بحيث يجب أن تتساوى عددا وحجما.

– يجب أن تعبر الخطة عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه ورغبته وجديته في المعالجة الدقيقة للموضوع، وأن تعبر الخطة عن رؤية خاصة للباحث تجاه الموضوع، لأن الخطة تعكس موقفا فكريا يجعل الباحث يعالج الموضوع من زاوية معينة رغم استعانته بخطط غيره[1].

(1)– أحميدوش مدني– الوجيز في منهجية البحث القانوني– كلية الحقوق فاس، فاس، الطبعة الثالثة، سنة 2015، ص 90.

2- تصميم خطة البحث القانوني: خطة البحث عبارة عن تصميم عام لهيكل موضوع البحث محل الدراسة وتتكون من العناصر التالية، عنوان البحث ومقدمة، متن (جذع) البحث، الخاتمة، الملاحق والفهرس.

أ- عنوان البحث: العنوان هو مطلع البحث، وهو أول ما يصافح نظر القارئ فينبغي أن يكون جديدا، مبتكرا، لائقا بالموضوع مطابقا للأفكار الواردة بعده، فهو دليل الموضوع أو المشكلة أو النظرية محل الدراسة، والعنوان يشتمل ويدل على كل عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث بصورة واضحة ودقيقة وشاملة ودالة، إذ يجب على الباحث أن يبتعد عن العناوين العامة، بل ينبغي تخيّر الألفاظ المعبرة، فالدراسة العلمية تقتضي الوصول إلى عنوان واضح دقيق، ويشترط في العنوان:

* يجب أن يكون عنوان البحث محددا بدلالة البحث، ومتضمنا أهم عناصره، وقد لا يتضمن جمع العناصر في مخطط البحث لكي لا يكون العنوان طويلا أكثر من اللازم.

* يجب أن يكون عنوان البحث شاملا وجامعا لكافة أجزاء وعناصر ومقدمات وفروع وتفاصيل وحقائق ومعلومات موضوع البحث العلمي المعد أو المراد إعداده.

* يجب أن يشير العنوان إلى موضوع الدراسة بشكل محدد، فلا يشار إلى الموضوع بطريقة عامة وغامضة، أي يكون واضحا ومفهوما وغير غامض ومبهم.

* ينبغي أن تكون اللغة المستعملة في العنوان لغة مهنية عادية، وليست لغة صحفية استعراضية وخلاصة القول هو أن الباحث يجب أن يحسن اختيار العنوان لبحثه، بحيث يكون جذابا يدغدغ ذهنية القارئ ويحرك خياله، ويمكن الإشارة إلى أن العنوان يتعدى إلى اختيار عنوان كل باب وكل فصل[1].

ب – مقدمة البحث العلمي ومحتواها: إن المقدمة هي جزء أساسي من الدراسة ولا تقل أهمية عن أجزاء البحث الأخرى حيث تشمل المقدمة مجموعة من العناصر أو النقاط الأساسية المتعلقة بمكونات البحث، حيث إن صياغة المقدمة بالطريقة الصحيحة له الأثر البالغ في البحث العلمي وبالتالي لابد من توخي الحذر والدقة في تدوين أفكار المقدمة وكتابتها ومراجعتها أكثر من مرة حيث إنها تجمع أفكار البحث والمشروع العلمي، وتشتمل المقدمة على ما يلي:

* **تمهيد:** يعد الإطار العام أو التمهيد جزءا أساسيا من المقدمة ومن العناصر المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها فهو يعد المفتاح الأساسي الذي يعطي صورة شاملة عن محتويات الدراسة حيث يشجع القارئ على إكمال قراءته للبحث ويهيئه للتفاعل معه، فهو البوابة الرئيسة للبحث وتوضيح لطبيعته فهو يمهد للقارئ الدخول في التفاصيل، والتمهيد لا ينبغي أن يكون طويلا حيث لا بد أن يتناسب حجمه مع حجم البحث إذا كان مقالا أو رسالة أو

(1)– رحيم يونس كرو العزاوي– مقدمة في منهج البحث العلمي– دار الدجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 39.

كتابا، وهو يشير إلى الإطار العلمي والاجتماعي الذي جاء فيه الموضوع فيبين صلة موضوع البحث بالموضوع العام للحقل المعرفي الذي يجري البحث في محيطه.

* **أهمية الموضوع:** تعد كتابة أهمية الموضوع من الأمور الواجب إتباعها من قبل الباحث من أجل كتابة بحث علمي على النحو المتفق عليه، لذا يقوم الباحث بكتابة الأهمية التي يراها في الموضوع للفرد أو للمجتمع والتي بالتالي تبرر اختياره لموضوعه البحثي دون غيره من المواضيع، فمن شأن ذلك أن يساعد الباحث على إتمام الفكرة العامة للموضوع والتي بدأت تتشكل من خلال الإطار العام، وتحديد الفائدة التي يمكن أن يستخلصها وبالتالي فالأهمية تشمل أسباب اختيار موضوع البحث[1].

* **الأهداف:** تمثل أهداف البحث الغاية أو ما يصبو إليه الباحث العلمي من خلال العمل الذي يقدمه في مجال التخصص وبالتالي فيجب على كل باحث أن يحدد الأهداف قبل القيام بالبحث لما ينطوي عليه من أهمية من أجل الوصول إلى النتائج، ولابد من التنويه أن هناك فرقا شاسعا بين أهمية الموضوع وأهداف الدراسة هذا لأن كثيرا من الباحثين يخلطون بين المصطلحين أو يغفلون أحدهما فكلاهما من عناصر المقدمة الأساسية فأهمية الموضوع متعلقة بالموضوع محل البحث ككل أما الأهداف فهي متعلقة بالدراسة التي يقدمها الباحث والأغراض التي يرغب في تحقيقها من خلالها حيث تعد الأهداف في طليعة

(1)–كتاب جماعي - منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، سنة 2019، ص 62.

ما يناقشه الأساتذة والخبراء في رسائل الماستر والدكتوراه، فهي تحدد وجهة العمل العلمي بشكل عام ولا يستقيم أي عمل دون تحديد أهدافه بدقة[1].

* **الدراسات السابقة:** يحاول الباحث من خلال هذا العنصر تلخيص الدراسات السابقة وهي الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته ويلعب هذا العنصر دورا كبيرا في إعطاء فكرة عامة للباحث عن البحث الذي سيقوم به حيث إنها تساعد في إثراء البحث وجعل مصادر المعلومات أكثر تنوعا، ومن الضروري التنويه إلى أن الباحث لابد أن يطلع على هذه الدراسات من خلال المصادر الأولية فقط دون أن يتوسع في عرضها بل يختصر أفكارها الأساسية في ذكر الباحث، عنوان البحث ونوعه الإشكالية المطروحة، والنتائج المتوصل إليها، وأخيرا تبيان الجوانب التي تم التركيز عليها وكذا الجوانب التي تم إغفالها.

كذلك لا بد من أن يتم اختيار الدراسات السابقة بعناية فائقة فليس الهدف هو جمع أكبر قدر من العناصر بل لابد أن تكون مناسبة لموضوع البحث كما لابد من اعتماد الموضوعية في اختيار الدراسات حتى تلك التي تتعارض أفكار باحثيها مع أفكار صاحب البحث على أن يتم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

* **الإشكالية:** بعد عرض الدراسات السابقة وتبيين الجوانب التي ركزت عليها وكذا الجوانب التي أغفلتها يتبين للباحث ما هي الأفكار المستبعدة عن البحث وتلك التي ترتبط به

(1)–كتاب جماعي - منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية- مرجع سابق، ص 63.

ارتباطا وثيقا وبالتالي تتشكل له صورة واضحة عن الإشكالية التي يطرحها وعن أهميتها العلمية مع تبيين العلاقات العامة بين المتغيرات ، كما أن الإشكالية يمكن أن تتفرع إلى أسئلة فرعية تتعدد بتعدد فصول البحث[1].

* **الفرضيات:** بعد تحديد الإشكالية يحدد الباحث فرضيات الدراسة والتي تعبر عن إجابات محتملة ومؤقتة للإشكالية فهي مرتبطة بها ارتباطا وثيقا ويمكن أن يضع الباحث عدة فرضيات تتناسب وفصول البحث ومحاوره الأساسية.

* **حدود الدراسة الزمانية والمكانية:** حدود الدراسة هي الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها وهذا بعد اختيارها من قبل الباحث حيث يجبر نفسه على الوقوف عندها إضافة إلى النطاق الذي تفرضه طبيعة الدراسة فلكل بحث حدود لا يمكن للباحث أن يتجاوزها ولهذه الحدود أهمية بالغة لما تحققه للباحث من عزل فكري يحصر فيها التفكير في نقاط محددة من أهم عوامل نجاح البحث ومن أنواع حدود الدراسة نجد الحدود الزمانية (وهي الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة) والحدود المكانية (تمثل الإطار المكاني الذي يدور حوله البحث).

* **المناهج المتبعة:** يحدد الباحث من خلال هذا العنصر مجموعة المناهج المستخدمة وكذا الأدوات المنهجية الأخرى التي يستعان بها في هذا البحث مع تقديم تبرير حول كل

(1)-كتاب جماعي - منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية- مرجع سابق، ص 64.

عنصر تم اختياره، وتحديد علاقتها بعناصر البحث ومدى مناسبته لها فنبدأ بالمنهج ثم الاقتراحات وأخيرا الأدوات المنهجية المستخدمة كالإحصاءات مثلا[1].

* **هندسة الدراسة (عرض الخطة):** يضع الباحث من خلال هذا العنصر تصميما لخطة الدراسة والتي تكون مناسبة للبحث وتتحدد فيها المحاور الأساسية وما تحتويه من أهم الأفكار وذلك بشمول وبإيجاز في آن واحد، فتصميم خطة البحث له أهمية بالغة ويأتي بعد أن يتوضح للباحث الطريق الذي يجب أن يسلكه وذلك بعد تحديد الإشكالية والفرضيات بتحديد المناهج المستخدمة وتعد من المراحل المهمة في تحديد نجاح البحث والتي يتدرج فيها الباحث من الجانب النظري إلى الميداني أو التطبيقي ثم النتائج ثم تقسيمها إلى أبواب أو فصول أو محاور.

* **الصعوبات:** يحدد الباحث من خلال هذا العنصر مختلف الصعوبات التي واجهته في إعداد البحث بداية باختيار المنهجية الملائمة وصعوبة تحديد الموضوع وكذا الصعوبات المتعلقة بجمع البيانات من مصادر مختلفة قد تكون صعبة الوصول إليها وكذا صعوبة تحليل هذه البيانات كالصعوبات المتعلقة بأعداد المقابلات والعثور على السجلات والقيام بالملاحظة الدقيقة، ندرة المعلومة عدم التأكد من صحتها، غياب المعطيات، استخدام

(1)–كتاب جماعي - منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية- مرجع سابق، ص 64.

اللغات المختلفة وغيرها من الصعوبات التي دأب الباحث على مواجهتها وتذليلها للوصول إلى أهدافه وتحقيقها[1].

ج- متن (جذع) الموضوع : المقصود بجذع الموضوع أو متنه هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث، فهو يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث، ومن صياغة وكتابة ومنهجية الدراسة وقانون الاقتباس وقواعد الإسناد وتوثيق الهوامش والإبداع والابتكار وكافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب[2].

أي يشتمل متن الموضوع على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث ونسبة مئوية مهمة له، بحيث يحتوي على كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع ... إلخ، التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجيهات والتيارات والأفكار المرتبطة بموضوع البحث، ومتن الموضوع هو نتاج وثمرة عمل مضني قام به الباحث طيلة فترة إعداد وتحضير وإنجاز هذا البحث قصد إخراجه في شكل بحث علمي جيد ومتكامل من حيث الشكل والمضمون[3].

د- الخاتمة: تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وتعتبر الخاتمة آخر نقطة في مسار عملية البحث، وتتضمن عرضا موجزا وشاملا لكافة مراحل

(1)-كتاب جماعي - منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية- مرجع سابق، ص 65.

(2)- فاضلي إدريس – الوجيز في المنهجية والبحث العلمي- مرجع سابق، ص 243.

(3)- أحميدوش مدني- الوجيز في منهجية البحث القانوني- مرجع سابق، ص 153.

والجهود والأعمال التي قام بها الباحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق العلمية المتوصل إليها، وليست تلخيصا أو اختزالا أو تكرارا للبحث، إنما هي عبارة عن آراء ونتائج واقتراحات وتوصيات تشكل لدى القارئ صورة مكتملة حول البحث[1].

هـ- الملاحق: الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي، يحتوي على بيانات ومعلومات أو وثائق ذات أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع البحث، يلجأ الباحث إلى وضعها في نهاية بحثه لارتباطها بمضمون البحث والتي لا يكون من المناسب أن ترد في صلب (متن) الموضوع حفاظا على انسجامه وعدم الإخلال بترتيب وتسلسل الأفكار، لكن وجودها يعرض مزيدا من التوضيح والتفصيل في بعض العناصر، وعادة ما تكون الملاحق عبارة عن القوانين، الاتفاقيات، أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من جهاز مختص، قرارات منظمات دولية، تقارير رسمية، وغيرها من الوثائق[2].

و- قائمة المصادر والمراجع: تعتبر قائمة المصادر والمراجع التي تكتب في آخر البحث العلمي جزءا أساسية منه، ومؤشر من المؤشرات الهامة في الحكم على قيمة البحث وتقدير الجهد الذي بذله الباحث في تقصي مصادر المعلومات المرتبطة بموضوع بحثه، لذلك ينبغي أن يقدم الباحث وصفا كاملا ودقيقا لكل المراجع التي رجع إليها، حتى يتمكن القارئ من الوصول إلى مصادر المادة العلمية بأقل مجهود ممكن.

---

(1)- عبد النور ناجي- منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية- مرجع سابق، ص 43.

(2)- رحيم يونس كرو العزاوي- مقدمة في منهج البحث العلمي- مرجع سابق، ص 52.

ن- فهرس الموضوعات: المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي يحتويها، والهدف من هذا هو مساعدة القارئ أو الباحث في الرجوع إلى ما يحتاجه بطريقة عملية سهلة و منظمة ودون عناء في تصفح الكامل للبحث، ويشمل فهرس الموضوعات عناوين البحث وما يحتوي عليه من فصول ومباحث ومطالب وفروع، وأن يقابل كل عنوان رقم الصفحة التي يحتويها.

يتـــــــــــــــبع